

١٢٢



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الأربعاء ٢١ صفر سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ١ تموز سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٧٠

## الفهرس

صفحة	
٩٣٦	مجلس الامة
٩٣٧	نظام رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٦٤ نظام الشركات
٩٣٩	نظام رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٦٤ نظام المساحة المعدل
٩٤٠	نظام ادارة شؤون البنك المركزي الاردني
٩٤٤	أمر دفاع رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤
٩٤٥	قرار معدل لقرار تعيين الرسوم على المنتوجات الزراعية
٩٤٦	البنك المركزي
٩٤٦	تصحيح اخطاء



هكذا من الله على

## نحمد الله الذي هدانا لهذا

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور

نأمر بما هو آت :-

يضاف (مشروع قانون المخابرات العامة لسنة ١٩٦٤) الى الامور المعينة في ارادتنا الملكية الصادرة /  
بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٦ التي دعي مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها .

١٩٦٤/٦/١١

أحمد بن طلال

و. رئيس الوزراء  
صالح المجالي

وزير الداخلية  
صالح المجالي

هذا من المجلد

## نحمد الله الذي هدانا لهذا

بمقتضى المادة (٢٢٨) من قانون الشركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٦/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

## نظام الشركات

نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٤

صادر بالاستناد للمادة ٢٢٨ من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤

المادة (١) يسمى هذا النظام ( نظام الشركات لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعني عبارة ( القانون ) حينها وردت بهذا النظام ( قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ ) واي تعديل يطرأ عليه .

المادة (٣) أ - اذا لم يكتمل النصاب القانوني لاجتماع الهيئة العامة وفق احكام المواد ( ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٥ ) - ب - القانون بعد مضي ساعة من الموعد المحدد لبدء الاجتماع ، يؤجل الاجتماع الى جلسة ثالثة على ان تعقد خلال عشرة ايام من تاريخ الاجتماع المؤجل وفي نفس المكان والزمان المعينين له .

ب - يعلم رئيس الاجتماع الحضور من المساهمين بهذا التأجيل ويعلن عن ذلك في لا يقل عن صحفيين يوميتين ولاكثر من مرة وذلك قبل انعقاد الجلسة الثانية بثلاثة ايام على الاقل .

المادة (٤) تختص محكمة البداية الكائنة في مركز الشركة الرئيسي ، وحينها لم يرد نص صريح بالقانون على خلاف ذلك بالنظر في الامور التالية :-

أ - المخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - دعاوى الطعن في انتخابات مجالس ادارة الشركات المساهمة .

ج - دعاوى الطعن في الاجراءات والقرارات التي تتخذها الهيئات العامة للشركات او مجالس ادارتها .

د - دعاوى التعويض التي قد تترتب بحكم القانون .

المادة (٥) تحال القضايا المذكورة في المادة السابقة الى المحكمة المختصة من قبل مراقب الشركات او كل ذي مصلحة وعلاقة :-

المادة (٦) يتبع في تطبيق احكام المادتين السابقتين قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ وتعديلاته ، وقانون اصول المحاكمات الحقوقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته :-

المادة (٧) أ - يسرى تحديد مكافأة أعضاء مجالس إدارة الشركات وفقا للمادة ١٣٥ (١) (أ) من قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ على عضوية الحكومة بمجالس إدارة الشركات التي تساهم بها .

ب - يعطى مندوب الحكومة بمجلس إدارة الشركة من أصل المكافآت التي تحقق للحكومة بموجب الفقرة السابقة عن تمثيلها بهذه الشركة مبلغا يعادل خمسة دنائير عن الجلسة الواحدة بحيث لا يتجاوز مجموع مكافآته مبلغ مائتي دينار سنويا ويعمل بهذا النص اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون .

المادة (٨) تحسب من ضمن الجلسات التي يتقاضى عنها مندوب الحكومة مكافآته الواردة بالمادة السابقة جلسات المجلس التي يغيب عنها بمعدر مشروع كأن يكون في اجازة او مهمة رسمية خارج مركز الشركة وكذلك جلسات اللجان الدائمة او المؤقتة المنبثقة عن المجلس .

المادة (٩) يلغى هذا النظام جميع ما يتعارض مع نصوصه من احكام واردة في النظمة اخرى .

١٩٦٤/٦/٦

### اختصاصات

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	رئيس الوزراء بالوكالة
التربية والتعليم	الوزراء ووزير الدفاع	وزير الداخلية
بشير الصباغ	عبد الحميد مرتضى	صالح الخجالي

وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء	وزير
الاشغال العامة	والتعمير ووزير الخارجية بالوكالة	العدل
عبد اللطيف العنتاوي	أمين الحسيني	حسن الكايد

وزير	وزير المالية	وزير
الاعلام	والاقتصاد الوطني	الصحة
صلاح ابو زيد	نظام الشرايف	صالح برقان

وزير	وزير الزراعة	وزير
الاعلام	كامل محي الدين	الصحة
صلاح ابو زيد	نظام الشرايف	صالح برقان

### نظام المساحة المعدل

بمقتضى المادة (٢) من قانون منظم لمهنة المساحين المرخصين رقم (٧) لسنة ١٩٤٨ :

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٦/٦ .

دأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٤

### نظام المساحة المعدل

صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون منظم لمهنة المساحين المرخصين رقم (٧) لسنة ١٩٤٨

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المساحة المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع نظام المساحة رقم (١) لسنة ١٩٤٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصيل باضافة الجملة التالية الى آخر الفقرة (أ) منها :-

« على ان لا يكون موظفا او مستخدما في دوائر حكومية مدنية او عسكرية او في البلديات او في المؤسسات العامة التي تشرف عليها الدولة كؤسسة الاقراض الزراعي وسلطة قناة الغور الشرقية ودائرة ميناء العقبة وما مائل ذلك ، إلا اذا قرر مجلس الوزراء خلاف ذلك بناء على تنسيب الوزير او رئيس المؤسسة ذات العلاقة » .

١٩٦٤/٦/٩

### اختصاصات

وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	رئيس الوزراء بالوكالة
التربية والتعليم	الوزراء ووزير الدفاع	وزير الداخلية
بشير الصباغ	عبد الحميد مرتضى	صالح الخجالي

وزير	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء	وزير
الاشغال العامة	والتعمير ووزير الخارجية بالوكالة	العدل
عبد اللطيف العنتاوي	أمين الحسيني	حسن الكايد

وزير	وزير المالية	وزير
الاعلام	والاقتصاد الوطني	الصحة
صلاح ابو زيد	نظام الشرايف	صالح برقان

هذا من أصل



## نظام

### ادارة شؤون البنك المركزي الاردني

صادر بالاستناد الى المادة ١٠ (ب) من قانون البنك المركزي الاردني رقم ٤ لسنة ١٩٥٩

—•••••

#### الفصل الاول - تعريفات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام ادارة شؤون البنك المركزي الاردني) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - في هذا النظام ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك، يكون للكلمات المعرفة في قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ واية تعديلات تطرأ عليه اذا وردت في هذا النظام نفس المعاني المحددة لها في ذلك القانون، وتعني كلمة (القانون) قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته.

ويكون لعبارة بنك مرخص نفس المعنى المحدد لكلمة (بنك) في قانون مراقبة البنوك لعام ١٩٥٩ واية تعديلات تطرأ عليه.

#### الفصل الثاني - اجتماعات المجلس

المادة ٣ - ترسل الدعوات الى الاجتماعات التي يعقدها المجلس وفقاً لاحكام المادة ١٦ من القانون قبل موعد الاجتماع بيومين على الأقل. ويرسل معها جدول اعمال الاجتماع الى العضو في عنوانه الدائم. واذا وجد من الضروري عقد اجتماع مستعجل فيجب ان تتخذ جميع الخطوات لا لبلاغ كل عضو من اعضاء المجلس بموعد الاجتماع ومكانه.

المادة ٤ - أ - يعين رئيس المجلس احدى موظفي البنك امينا لسر المجلس على الا يتقاضى اية علاوات اضافية لقاء قيامه بهذا العمل، ويكون امين السر مسؤولاً عن تسجيل قرارات المجلس في سجل خاص بها، وترقيم القرارات والصفحات في هذا السجل بارقام متسلسلة.

ب - لا يجوز لاي شخص ما عدا اعضاء المجلس وامين السر حضور الاجتماع، ولكن يجوز للمجلس دعوة اي من موظفي البنك او مستشاريه او اي شخص آخر لحضور الاجتماع وتقديم الرأي حول الموضوع الذي يبحثه المجلس.

ج - يوقع كل عضو حضر الاجتماع على كل قرار اتخذ في ذلك الاجتماع.

المادة ٥ - المجلس ان يتخذ اية قرارات حول ادارة اجتماعاته وحضورها دون اجبات بنصوص الفصل الثالث من القانون ونصوص هذا النظام.

#### الفصل الثالث - الختام والقسمة والتبرئة من المسؤولية

المادة ٦ - أ - لا يجوز ان تختم اية وثيقة بخاتم البنك الا بناء على قرار يتخذه المجلس.

ب - يصادق على صحة الختام عضوان على الاقل يكون احدهما المحافظ او نائبه.

ج - يحفظ الختام في مكان امين وفقاً لاحكام التعليمات الداخلية السرية التي يقرها المجلس بهذا الشأن.

المادة ٧ - يكون القسم الذي يؤديه موظفو البنك ومستخدموه وفقاً لاحكام المادة ١٩ من القانون بالنص التالي: -

« اقسم بالله العظيم ان اكون مخلصاً للملك والوطن، وان احافظ على القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها في البنك المركزي الاردني وان اكرس كل امكانياتي للقيام بالواجبات الموكولة الي باخلاص وامانة ونزاهة، وان احافظ على سرية القرارات والمعاملات المتعلقة باعمال البنك كافة سواء اطلعت عليها بحكم عملي او عن اي طريق آخر وان لا اسمح لاي انسان غير مفوض بالاطلاع عليها ».

ويؤدي المحافظ ونائب المحافظ عند التعيين او احادة التعيين هذا القسم امام المجلس.

المادة ٨ - أ - لا يجوز لاي عضو في المجلس ان يعتبر نفسه ممثلاً لشخص او هيئة او مؤسسة اخرى وذلك عند ممارسة صلاحياته ومسؤولياته في ادارة شؤون البنك.

ب - اذا كان لاي عضو نفع خاص في اتخاذ اي قرار من قرارات المجلس فان عليه ان يعلن ذلك، وان لا يدلي بصوته حول موضوع هذا القرار.

المادة ٩ - أ - كل وثيقة صادرة عن البنك ومحتومة بخاتمه ومصدقة بحسب احكام الفقرة (ب) من المادة (٦) اعلاه او موقعة من قبل الاشخاص المفوضين بالتوقيع عن البنك بمقتضى قرارات المجلس او الانظمة او التعليمات المعمول بها تعتبر لكل الاغراض وثيقة نظماً والبنك والتمتع بها.

ب - يعتبر كل عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك غير مسؤول عن اية تكاليف او خسائر او مصروفات تنتج عن عقد او عمل او قرار قام بتنفيذه اثناء تأديته لواجباته بحسب الانظمة والتعليمات السارية المعمول بطريقة سليمة وبحسن نية. وعلى البنك ان يعحمل هذه التكاليف والخسائر والمصروفات.

ج - لا يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك مسؤولاً عن اية خسارة او اتفاق لحق بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند املاكه البنك لقاء مطلوباته او بسبب افلاس عميل او مدين او فقدان السيولة في موجداته او قيامه بعمل غير قانوني الا اذا رأى المجلس ان النقص او الخسارة ناجمة عن خطأ مقصود او افعال او تقصير واضح ارتكبه عضو المجلس او الموظف او المستخدم عند تأديته واجباته.

#### الفصل الرابع - واجبات المجلس والمحافظة

المادة ١٠ - (أ) يكون المجلس مسؤولاً مسؤولية عامة عن ادارة شؤون البنك واعماله وفقاً لاحكام المادة ١٠ (أ) من القانون.

(٣) يكون المجلس مسؤولاً عن دراسة السياسة النقدية والائتمانية والإدارية للبنك ، ووضع هذه السياسة وفقاً للواجبات والصلاحيات والوظائف المقررة للبنك في القانون وتحقيقاً لغايات البنك المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون .

المادة ١١ - على المحافظ أن يضع لمصادقة المجلس التعليمات الداخلية السرية التي تنظم إدارة أعمال البنك ، وإية تعديلات عليها يراها ضرورية بين الحين والآخر ، وعلى أن تشمل هذه التعليمات ما يلي :

- ١ - التنظيم الداخلي لدوائر البنك أخذاً بعين الاعتبار الفصل السادس من القانون .
- ٢ - أساليب العمل التي تخضع لها عمليات الدوائر المختلفة .
- ٣ - المراقبة الثنائية وغير ذلك من الاحتياطات منعا لسوء التصرف في البنك .
- ٤ - التفويض بالتوقيع على الوثائق التي تؤثر على موجودات والتزامات البنك .
- ٥ - الاحتفاظ بموجودات البنك من الاستاد والأشياء الثمينة والوثائق المهمة الخاصة به أو بعملائه في أماكن آمنة .
- ٦ - حفظ الخزون من النقد غير المصدر أو المبدل أو الملقى واتلاف النقد الملقى ، والحفاظ على أرواح الطباعة والورق المستعمل في طبع النقد وقوالب المسكوكات النقدية واتلافها .
- ٧ - حراسة النقد عند نقله من مكان إلى آخر .
- ٨ - الحفاظ على خاتم البنك .
- ٩ - إية تعليمات أخرى يرى المحافظ ضرورتها لتأمين حسن سير العمل في البنك .

المادة ١٢ - (أ) تكون الأمور التالية من اختصاصات مجلس الإدارة وله وحده أن يبت فيها .

- ١ - تعيين عدد الوظائف اللازمة لخدمة البنك وترتيبها وتصنيفها بالاستناد إلى المادة ١٨ من القانون .
- ٢ - وضع نظام الخدمة في البنك وفقاً للمواد ١٠ (ب) و ١٧ و ٢٠ من القانون .
- ٣ - تعيين وترفع مدير البنك ومساعدته ومدراء الدوائر وإى موظف آخر يرى المحافظ عرض أمر تعيينه على المجلس .
- ٤ - تعيين الخبراء المستشارين وفقاً لأحكام المادة ٢١ من القانون .
- ٥ - تعيين مدققي حسابات البنك وفقاً لأحكام المادة ٤٦ من القانون وتعيين المحامي أو المستشار القانوني للبنك .
- ٦ - فتح الفروع والوكالات وتعيين الوكلاء والمراسلين في المملكة وفي خارجها وفقاً لأحكام المادة ٥ من القانون .
- ٧ - تقرير الحالات الخاصة التي يرى البنك التعامل معها وفقاً لأحكام المادة ٢٣ من القانون .
- ٨ - تجديد أو تبديل السندات المستحقة الدفع وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من المادة ٢٥ من القانون .
- ٩ - تقرير أنواع موجودات قسم الإصدار لتغطية النقد ونسبها التقريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٨ من القانون .
- ١٠ - وضع طبع النقود والورق النقد وإتلافها وفقاً لأحكام المادة ٣٣ من القانون .

١١ - وضع الشروط الخاصة بسحب أوراق النقد والمسكوكات التي أصبحت غير قانونية وإتلافها وفقاً لأحكام الفقرة ٨ من المادة ٣٤ من القانون .

١٢ - تحديد نوعية موجودات البنوك المرخصه ونسبة كل منها إلى مطلوبات هذه البنوك وفقاً لأحكام المادة (٣٧) من القانون .

١٣ - التصديق على التقرير السنوي للبنك وفقاً لأحكام المادة ٤٨ من القانون .

١٤ - فرض الغرامات على البنوك المرخصة التي تتأخر في تقديم الكشوف الشهرية وفقاً لأحكام الفقرة ٥ من المادة ٣٧ من القانون .

(ب) في الظروف الطارئة الحرجة وعندما يستحيل عقد اجتماع للمجلس يجوز للجنة مؤلفة من المحافظ ونائب المحافظ وأى عضوين أعضاء المجلس أن تتخذ أى قرار أو إجراء متعلق بالمواد والصلاحيات المدرجة أعلاه على أن يعرض هذا القرار أو الإجراء على المجلس للموافقة عليه في أول اجتماع يعقده المجلس بعد ذلك .

المادة ١٣ - (أ) يكون المحافظ الرئيس التنفيذي للبنك ويمثل البنك في جميع علاقاته مع الأشخاص والمؤسسات الأخرى بما في ذلك الحكومة ، كما يمثل البنك شخصياً أو بالتفويض في كل المعاملات القضائية المتصلة بأعمال البنك .

(٣) على المحافظ أن يقدم للمجلس كل المعلومات المتوفرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك ، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى أنها ضرورية لتحقيق أهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .

(ج) يكون المحافظ - وبالنسبة عن المجلس - مسؤولاً عن إدارة أعمال البنك وشؤونه وله أن يتخذ القرارات ويمارس الصلاحيات الممنوحة للبنك وفقاً لأحكام المادة ١٢ من القانون .

(د) يكون المحافظ في ممارسة صلاحياته مسؤولاً أمام المجلس عن أعماله وقراراته وله أن يستطلع آراء أعضاء المجلس حول أى قرار أو عمل ينوي القيام به أو أن يحيط المجلس علماً بالأعمال التي قام بها على مسؤوليته وضمن صلاحياته . وتكون الأمور التالية من بين تلك الأمور التي يستشير فيها أعضاء المجلس أو يحيط المجلس علماً بها بعد أن يقرها المحافظ .

١ - تعيين الحد الأدنى لسعر إعادة الخصم والتسليف ، وتحديد عمولة دائرة الإصدار لعمليات إصدار النقد الأردني وتبديله ، وتعيين الحد الأدنى والأعلى لأسعار بيع العملات الأجنبية وشراؤها .

٢ - تعيين شروط إعطاء الحكومة السلفة الموقتة وفقاً لأحكام المادة ٤٠ من القانون .

٣ - التفاوض مع الحكومة بشأن الشروط الخاصة بإصدار القروض الحكومية وإدارتها وفقاً لأحكام المادة ٤٤ من القانون .

٤ - تجديد الإخطاطي الكفيل بتغطية الديون المألكة واستهلاك الموجودات وإية مصروفات أخرى غير معقولة وفقاً لأحكام المادة ٨ والفقرة ٨ من المادة ٢٨ من القانون .

كل من التمسك



- ٥ - الطلب الى اى موظف او مستخدم في البنك تقديم الكفالة التي يعتقد المحافظ بضرورتها وتحديد قيمتها .  
٦ - تقديم التنسيب الى الحكومة حول شكل وصور اوراق النقد واوزان ومواد ووسائل المسكوكات وفقا لاحكام الفقرتين (ج) و (د) من الماد ٣٠ من القانون .  
٧ - سحب اوراق النقد والمسكوكات من التداول وفقا لاحكام المادة ٣١ من القانون والمادة ٣٤ (ج) من القانون .  
للمحافظ ان يتخذ القرارات حول الامور التالية :

- ١ - تنظيم العمل الداخلي وتوزيع الواجبات والمسؤوليات على الموظفين في البنك وفقا للتعليمات والاورامر والقرارات الصادرة بهذا الشأن :  
٢ - وضع الحسابات والكشوفات واشكالها وطريقة نشرها وفقا لاحكام المواد ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ من القانون .  
٣ - حفظ حسابات دقيقة بكل المعاملات المالية التي يجريها البنك وقيود صحيحة بكل موجوداته والزاماته او بالسندات والمواد ذات القيمة المالية التي تودع لدى البنك والمحافظة عليها .  
٤ - تعيين الموظفين والمستخدمين في البنك ماعدا من ذكر في الفقرة ٣ من المادة ١٢ من هذا النظام وترقيتهم ومنح زيادتهم السنوية .  
٥ - تقرير الايام التي يعطل فيها البنك بعد التشاور مع البنوك المرخصة .  
٦ - تفويض اى من صلاحياته ، وحسب رى ، الى اى موظف او لجنة من موظفي البنك مباشرة او بالواسطة على ان يبقى المحافظ مسؤولا امام المجلس عن قيام هؤلاء الموظفين وغيرهم من المستخدمين بالواجبات المنوطة بهم .  
المادة ١٤ - تحفظ سجلات البنك في مركزه الرئيسي وفي فروع او في اى مكان او امكنة اخرى يقررها المجلس من حين الى آخر .

وزير المالية  
نظام الشراي

## امر دفاع رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤

- صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ بالاستناد الى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي : -  
١ - يلغى امر الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣١ .  
٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٤/٦/٢٧

رئيس الوزراء  
صالح المجالي

## قرار معدل لقرار تعيين الرسوم على المنتجات الزراعية

صادر بمقتضى المادة (٣) فقرة (ل) من قانون الزراعة العام رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٢

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القرار ( قرار معدل لقرار تعيين الرسوم على المنتجات الزراعية لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القرار الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

تستوفى الرسوم على المنتجات الزراعية المصدرة والمستوردة في المراكز التالية :

- ١ - عمان  
٢ - الاجفور  
٣ - الرمثا  
٤ - العقبة  
٥ - المفرق  
٦ - اريد  
٧ - نابلس  
٨ - جنين  
٩ - القدس  
١٠ - الخليل  
١١ - الكرك

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة الرابعة من القرار الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -  
تستوفى الرسوم بموجب وصولات رسمية حسب التفويض الذي يقرره المكتب لذلك من قبل المراقبين والمحاسبين وترصد ( كأمانات باسم مكتب التسويق الزراعي ) ويجوز لوزير الزراعة ان يمهّد الى اى سلطة اخرى بتحصيل الرسوم :

وزير الزراعة  
كامل محي الدين

هذا من الأصول